فتاوي الفقيه كمال الدين موسي الضجاعي
مصدرًا لتاريخ وادي زبيد خلال القرن ٩هـ/١٥م

أحمد محمد عبد الحميد*
dr.ahmedabdelhamid460@yahoo.com

ملخص

تشكل مدينة زبيد أحد المركز الحضارية والزراعية المزدهرة الواقعة على ضفاف وادي زبيد في السهول الغربية لليمن، والذى يتميز بالتربة الخصبة والمناخ الملائم للزراعة، وتعتمد الزراعة فيه على مياه السيول الموسمية والينابيع والغيول والآبار، وتُشرف عليه أنظمة ري متعددة وفعاله، مما يجعل إدارة المياه فيه أمرًا حيويًا لاستدامة الإنتاج الزراعي.

وقد لعب الفقهاء دورًا محوريًا في إدارة المياه وتنظيمها، وحل القضايا والشؤون الزراعية، حيث أصدرت الفتاوى لتنظيم استخدام المياه، وضمان عدالة التوزيع بين المزارعين، واعتمدوا في ذلك على الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية، ويُعتبر كتاب "الأقوال الواضحة الصريحية" للفقيه الضجاعي مصدرًا مهماً ووثيقة تاريخية فقهية واجتماعية لفهم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في وادي زبيد خلال القرن التاسع الهجري.

وتهدف تلك الدراسة لكشف اللثام عن التعريف بالفقيه الضجاعي وأهمية فتاواه، وتبيان أهم القضايا والفتاوي الزبيدية، ومعالجة الفقيه الضجاعى لها وأحكامه وفتاويه، وأبرز الأثار المترتبة عليها.

الكلمات المفتاحية:الفقيه الضجاعي – فتاوى – تاريخ وادي زبيد – القرن التاسع الهجري.

*أستاذ التاريخ الاسلامي المساعد بقسم التاريخ - كلية الآداب جامعة المنصورة

المقدمة

شكلت مدينة زبيد مركزًا حضاريًا وزراعيًا مزدهرًا يقع على ضفاف وادي زبيد في تهامة اليمنيّة، ويتميز وادي زبيد الواقع في السهول الغربية لليمن بتربة خصبة ومناخ ملائم للزراعة، وتعتمد الزراعة فيه على مياه السيول الموسمية والينابيع والغيول والآبار، وتُشرف عليه أنظمة ري متعددة مدعومة بفكر فقهي واجتماعي فعال، مما يجعل إدارة المياه فيه أمرًا حيويًا لاستدامة الإنتاج الزراعي.

وقد لعب الفقهاء دورًا محوريًا في إدارة المياه وتنظيمها، وحل القضايا والشؤون الزراعية، حيث أصدروا فتاوى لتنظيم استخدام المياه، وضمان العدالة بين المزارعين، واعتمدوا في ذلك على الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية.

وتُظهر القضايا والنزاعات المائية في وادي زبيد خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي أهمية الإدارة الفعالة للمياه ودور الفقهاء في تنظيم استخدامها، حيث يسلط مخطوط "الأقوال الصريحية" للفقيه كمال الدين موسى الضجاعى الضوء على الجهود المبذولة لحل هذه القضايا والنزاعات وضمان العدالة بين المزارعين.

ويُعتبر كتاب "الأقوال الصريحية" مصدرًا مهماً ووثيقة تاريخية فقهية واجتماعية لفهم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في وادي زبيد خلال القرن التاسع الهجري، وكذلك وصف كيفية تعامل الفقهاء مع القضايا والشؤون الزراعية من أوضاع الزراعة والمياه والمظالم الاجتماعية، حيث يتضمن الكتاب فتاوى وآراء فقهية تتعلق بتقسيم المياه وحل الخلافات القائمة بين المزارعين حول نظام الحصص المائية وتجاوزها، والأسبقية فى السقي، وتدخل المحسوبية والرشوة فى استغلال النفوذ والجاه للسقي قبل المستحقين، بالإضافة

إلى السقي من الشرُج غير المعتادة، وكسر المعاقم والسدود، وتصريف الماء الزائدة فى أراضي الغير، وغيرها من المشكلات التى طرحها الفقيه فى فتاواه.

وبناء على ذلك سيتم تناول هذا الموضوع الموسوم بـ " **فتاوي الفقيه كمال الدين موسي الضجاعي مصدرًا لتاريخ وادي زبيد خلال القرن ٩هـ/١٥م**" من خلال عدة محاور، جاء الأول: لإعطاء لمحة تاريخية عن مدينة زبيد ووادياها، والثاني: للتعريف بالفقيه كمال الدين موسي الضجاعي، والثالث: لعرض محتوى مخطوط "الأقوال الصريحية" وأهميته، والرابع: لدراسة مصادر المياه بوادي زبيد وأليات تخزينه وتقسيمه، والخامس: لإيضاح قضايا وفتيا وادي زبيد، والسادس: لتبيان معالجة الفقيه للقضايا وأحكامه وفتاويه، وأخيراً: أهم الأثار المترتبة على الفتاوي.

وقد استندت تلك الدراسة فى معالجة هذا الموضوع على المنهج التاريخي بكلياته وجزئياته، القائم على الوصف والتحليل والاستقراء للمعطيات التاريخية واستقصاؤها من المظان التاريخية المختلفة للوصول إلى أدق النتائج.

وتعتمد الدراسة بشكل رئيسي وأساسي على مخطوط "الأقوال الواضحة الصريحية فيما أحدث في وادي زبيد من المظالم القبيحة" للفقيه كمال الدين موسى الضجاعى، التى اهتمت بتناول الشؤون الزراعية فى وادي زبيد والمشكلات الدائرة بين المزارعين فى وادي زبيد من خلال القضايا المعروضة عليه والتى أصدر فيها فتاواه لحل تلك الاشكاليات، بالإضافة إلى بعض المصادر والمراجع الأخرى.

- **أولًا: لمحة تاريخية عن مدينة زبيد ووواديها:**

تقع مدينة زبيد في السهل التهامي الغربي لليمن بمحافظة مدينة الحديدة[١] على بعد حوالي ٢٥ كيلومترًا من البحر الأحمر، وتُعد من أقدم المدن الإسلامية في اليمن، وسُميت المدينة بهذا الاسم نسبة إلى وادي زبيد الذي تقع المدينة على ضفافه[٢].

وتُعد مدينة زبيد من أبرز الحواضر الإسلامية في اليمن، والتي ازدهرت منذ تأسيسها في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي[٣]، ثم أصبحت مركزًا سياسياً وعلميًا وثقافيًا هامًا في العصور اللاحقة، خاصة في العصر الرسولي، مما جعلها تضاهي أكبر المدن الإسلامية في ذلك الوقت[٤].

أما **وادي زبيد**، الذى يعد بمثابة القطاع الفلاحي لمدينة زبيد، فهو من أغنى الأودية الزراعية في اليمن، الذى يمتد من المرتفعات الغربية حتى البحر

---

[١] الحديدة: مدينة وميناء يقع على ساحل البحر الأحمر، يرجع ابتداء ظهورها إلى القرن الثامن الهجري كمنطقة صيد، ثم كمرسى للسفن، ثم كقرية، ثم أصبحت مدينة تجارية كبيرة فى العهد الزيدى والتركي وفى العصر الحديث. انظر: إبراهيم المقحفى: معجم البلدان والقبائل اليمنية، دار الكلمة للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠٠٢م، مج١، ج١، ص٤٣٦.

[٢] عبد الرحمن الحضرمي: مدينة زبيد فى التاريخ، مجلة الإكليل، وزارة الثقافة، صنعاء، ١٩٨٠م، العدد ١، ص١٠٠- ١٠٢.

[٣] حسن خضيري: قيام الدولة الزيدية فى اليمن (٢٨٠-٢٩٨هـ/٨٩٣-٩١٠م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٣٧-٤٣؛ نصارى غزالي: الدولة الزيادية فى اليمن، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧١م، ص٧٧.

[٤] عبد الله قائد حسن العبادي: الحياة العلمية فى مدينة زبيد فى عهد الدولة الرسولية ٦٢٦-٨٥٨هـ/١٢٢٩-١٤٥٤م، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة أم القري، مكة المكرمة، ١٩٩٥م، ص ٦٩-٧١؛ ٣٨٦-٤٥٠؛ محمد عبده السروري: نشأة مدينة زبيد وتطورها فى تهامة اليمن، مجلة العرب، السعودية، ٢٠٢٠م، ج١١- ١٢، العدد ٥٥، ص ٨٣٣-٨٥٠.

الأحمر، ويتميز بالتربة الخصبة والمياه الوفيرة، مما جعله مركزًا مهماً للزراعة والتجارة داخل اليمن، وقد أسهم هذا الازدهار الاقتصادي في تنمية الحياة الاجتماعية والثقافية في المنطقة[١].

وتتمثل **الأهمية الاقتصادية لمدينة زبيد** من خلال قطاعات عديدة، تأتى في مقدمتها الزراعة، حيث يُعتبر وادي زبيد من أخصب الأودية في اليمن، مما جعله مركزًا زراعيًا هامًا، واشتهر بزراعة المحاصيل المتنوعة مثل الحبوب، والفواكه، والخضروات، والزهور[٢]، والنخيل الذي كان يُحتفل بموسم جَنْي ثماره في مهرجان يُعرف بـ"سبوت النخيل"[٣].

كما شهدت زبيد حركة تجارية نشطة بفضل موقعها الاستراتيجي بين البحر الأحمر والسهول الزراعية، مما أسهم في تصدير المنتجات واستيراد

---

[١] فواز حسن القيسي: مدينة زبيد – تخطيطها وعمارة مساجدها، مجلة التراث العلمي العربي، معهد التاريخ العربي، بغداد، ٢٠١١م، العدد ٤، ص ١٧٠؛ محمد سعيد: مسألة المياه فى زبيد الطاهرية من خلال مؤلفات ابن الديبع الشيباني المتوفى ٩٤٤هـ/١٥٣٧م، مجلة الكراسات التونسية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس، ٢٠٠٢م، العدد ١٨١، ص ٢٧– ٢٨.

Keal, E. J:Zabidand its Hinterland Report, 1932,p 53-54.

[٢] ابن الديبع: بغية المستفيد فى تاريخ مدينة زبيد، تحقيق عبد الله محمد الحبشى، مكتبة الإرشاد، صنعاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م، ص ٣٣.

Susan J. Bandes, Kresge : Frankincense and Myrrh_Objects from the Red Sea Trade Routes during the Roman Empire ,Art Musuem,1988,p14.

[٣] عبد الرحمن الحضرمي: المؤرخون والسبوت فى زبيد، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، ١٩٩٢م، العدد ٤٦، ص١٩٣.

البضائع[١]، وارتبطت مدينة زبيد بشبكة من الطرق التجارية ربطتها بالمناطق الداخلية لليمن وسواحله [٢].

وتُعد مدينة زبيد **مركزًا علميًا وثقافيًا** بارزًا في العالم الإسلامي، حيث احتضنت العديد من المدارس العلمية والدينية التي مثلت مختلف المذاهب الإسلامية، وبرز منها علماء كثيرون، كما احتضنت مجموعة من مشاهير علماء الدين والتفسير والحديث واللغة[٣].

وبذلك تُظهر هذه المعطيات التاريخية المتعددة أن مدينة زبيد كانت مركزًا اقتصاديًا وثقافيًا هامًا في اليمن، بفضل موقعها الجغرافي المميز، وخصوبة واديها، وتنوع أنشطتها الاقتصادية، مما جعلها مجالاً خصباً لقرائح علمائها وفكر مفتيها وقضاتها.

- **ثانيًا: التعريف بالفقيه كمال الدين موسى الضجاعي:**

تتمثل السيرة العلمية للفقيه الضجاعي – أحد أعلام مدينة زبيد في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي– فى التعريف بالاسم والنسب والكنية،

---

[١] ابن حوقل: صورة الأرض، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٧٣م، ص٤٣– ٤٤؛ أسامة حماد: مظاهر الحضارة الإسلامية فى اليمن فى العصر الإسلامي _ عصر دولتي بنى أيوب وبنى رسول، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص٣٥٢– ٣٥٣.

[٢] ابن المجاور: صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسمى بتاريخ المستبصر، اعتنى به وصححه ووضع هوامشه أوسكر لو فغرين، دار التنوير، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، ص٨٨، ١٩٢؛ أسامة حماد: مظاهر الحضارة، ص٤٠١– ٤٠٢.

[٣] الخزرجي: العقود اللؤلؤية فى تاريخ الدولة الرسولية، تحقيق محمد بن على الأكوع، مركز الدراسات والبحوث اليمنى، صنعاء، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، ج٢، ص١٨٠؛ اسماعيل بن على الأكوع: المدارس الإسلامية فى اليمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨١م، ص١٢، ٣٦٠.

والمولـد والنشـأة، والتحصـيل العلمـي، والمشـايخ والتلاميـذ، والأخلاقيـات والسلوكيات، والمكانة العلمية والدينية، والمؤلفات، والوفاة.

فهو الفقيه كمال الدين موسى بن محمد بن موسى بن على بن محمد بن على بن هاشم الضجاعى الزبيدي[١]، ولد في مدينة زبيد في نهايات القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، ونشأ في بيئة علمية ودينية، مما ساعده على التفرغ لطلب العلم منذ صغره[٢].

وقد تلقى الضجاعي علومه على يد عدد من العلماء والمشايخ البارزين في عصره، منهم: الإمام أحمد بن علي الناشري[٣]، والفيروز آبادي[٤]، وقرأ عليهم

---

[١] السخاوى: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ج١٠، ص ١٩٠؛ الشرجي: طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، الدار اليمنية للنشر والتوزيع، صنعاء، ١٩٨٦م، ص ٢٠٧-٢٠٨، ٢٨٠.

[٢] ابن الديبع: قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، تحقيق محمد بن علي الأكوع، مكتبة الإرشاد، صنعاء، الطبعة الأولي، ٢٠٠٦م، ص ٤٩٥، ٥٣٧؛ عبد الرحمن الحضرمي: جامعة الأشاعر، دار الوفاق، عدن، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠م، ص ٣٤٣.

[٣] أحمد بن على الناشري: هو شهَاب الدِّين أَحْمد بن أبي بكر بن عَليّ بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن يَعْقُوب النَّاشِرِيّ الزبيدِيّ الْيَمَانِيّ، شيخ أهل زبيد فِي الْفِقْه، وَتخرج بِهِ أهل الْبَلَد مُدَّة وانتهت إِلَيْهِ رئاسة الْفَتْوَى وَولي القضاء بهَا، وَكَانَ شَدِيداً على مبتدعة الصُّوفِيَّة، توفى عام ٨١٥هـ/ . انظر: ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، علام الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ج٤، ص ١٠.

[٤] الفيروزآبادي: هو أبو إسحاق مجد الدين محمد بن يعقوب بن إبراهيم بن علي الفيروز آبادي الشيرازي، الفقيه الحجة اللغوى مؤلف كتاب القاموس، والمتوفي بمدينة زبيد باليمن سنة ٨١٧هـ/١٤١٤م. انظر: على عبد الكريم بركات: مجد الدين الفيروز آبادي- ادواره الحضارية والفكرية فى اليمن ٧٢٩-٨١٧هـ/ ١٣٢٨-١٤١٤م، مجلة القلم، جامعة القلم للعلوم الانسانية والتطبيقية، اليمن، ٢٠١٤م، العدد ٢، ص ٣٥٠- ٣٥٥.

العديد من العلوم كالفقه والحديث، وانتفع بعلمهم وبغيرهم[١]، **وكان من أشهر تلاميذه** عبد العليم بن علي الخزرجي[٢].

وعرف الضجاعي بورعة وتقواه وزهده وتمسكه بالسنة ومحاربته للبدع، خاصةً ما يتعلق بمعتقدات الصوفية، حيث كان من أبرز المناهضين لهم، وشنّع بهم في خُطبه على منبر الجامع الكبير بزبيد[٣].

وشغل الضجاعي مناصب دينية وعلمية مرموقة في مدينة زبيد، حيث كان: مفتي المدينة[٤]، ومحدثها وخطيبها، ومدرسًا في جامع زبيد، فكان يدرس الفقه طوال العام، ويخصص شهور رجب وشعبان ورمضان لتدريس الحديث النبوي الشريف[٥]، وكان لوعظه وقعاً في القلوب[١].

---

[١] السخاوى: الضوء اللامع، ج١، ص ٢٥٧؛ الأهدل: تحفة الزمن في تاريخ اليمن، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، دار التنوير، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٧٢، ٣٣٨؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ج١٠، ص ٣٦.

[٢] عبد العليم بن علي الخزرجي: هو الْفَقِيه المقرىء الْمُحَقق المجود جمال الدّين عبد الْعَلِيم بن عبد الله بن عَليّ بن الْحسن بن أبي بكر بن الْحسن الخزرجي الْأَنْصَارِيّ الْيَمَانِيّ، حفظ الْقُرْآن وَالْحَاوِي والشاطبيتين ولازم الْكَمَال مُوسَى الضجاعي فِي صغره، وتدرج فى العلوم والمعارف المتعدده حتى ذاع صيته. انظر: السخاوى: الضوء اللامع، ج٤، ص ٢٤١.

[٣] عبد الله محمد الحبشي: الصوفية والفقهاء في اليمن، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ١٩٧٦م، ص ١٣٥ هامش رقم ١؛ ١٦١؛ نشوان محمد غالب الوجيه: التصوف الإسلامي في اليمن في عصر الدولة الرسولية ٦٢٦-٨٥٨هـ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عدن، ٢٠١٣م، ص ٩٦-٩٨.

[٤] السخاوى: الضوء اللامع، ج١٠، ص ١٩٠؛ عبد الرحمن الحضرمي: جامعة الأشاعر، ص ٣٤٣.

[٥] بامخرمة: قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر، تحقيق بو جمعة مكرى وخالد زواري، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ج٦، ص ٤٠٥؛ العيدروس: النور السافر عن أخبار القرن العاشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي، ١٩٨٥م، ص ٣٧؛ عبد الرحمن بن عبد الله الحضرمي: زبيد – مساجدها ومدارسها العلمية فى التاريخ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ٢٠٠٠م، ص ٥٣.

ومن أهم مصنفات ومؤلفات الفقيه كمال الدين موسى الضجاعى: الأقوال الواضحة الصريحية فيما أحدث في وادي زبيد من المظالم القبيحة، وفتاوى أخرى مجموعة، وكتاب غاية الأمل في فضل العلم والعمل وغيرها من المصنفات الأخرى[٢].

وتوفي الضجاعي عام ٨٥١هـ/١٤٤٧م، بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي والديني في خدمة مدينة زبيد وأهلها، تاركًا إرثًا علميًا هامًا يُعبر عن واقع مجتمعه ويُسهم في فهم التاريخ المحلي للمنطقة[٣].

أما عن **تأثير ملابسات وظروف عصر الفقيه كمال الدين موسى الضجاعي (القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي) فى بلوره شخصيته وفكره**، فقد شهد السياق التاريخي العام لمدينة زبيد خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي عدة منعطفات، فقد شهدت مدينة زبيد تحولات سياسية مهمة، أبرزها: ضعف السلطة المركزية، وظهور النزاعات الداخلية، مما جعل منطقة وادي زبيد شبه مستقلة تحت سلطة حكام محليين أو عسكريين[٤].

كما تفككت البنية القضائية والتنفيذية، فأدى غياب السلطة القوية إلى تفشي المظالم الاجتماعية، وضعف تطبيق الشريعة، واستغلال النفوذ، وانتشار

---

[١] البريهى: طبقات صلحاء اليمن المعروف" بتاريخ البريهي"، تحقيق: عبد الله الحبشي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م، ص ٣١٠.

[٢] البريهى: طبقات صلحاء اليمن، ص ٣١٠؛ عبد الله محمد الحبشي: الصوفية والفقهاء فى اليمن، ص ١٣٥ هامش رقم ١.

[٣] الأهدل: تحفة الزمن، ج٢، ص ٣٢٥؛ البريهى: طبقات صلحاء اليمن، ص ٣١٠؛ عبد الله محمد الحبشي: الصوفية والفقهاء فى اليمن، ص ١٣٥.

[٤] حسين العمرى: الأمراء والعبيد والمماليك فى اليمن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٩م، ص ٤٥- ٤٧.

التعديات، وغياب العدالة في توزيع الموارد[١]، فى حين كان المجتمع الزبيدي مهتمًا بالعلم، مما جعل العلماء والفقهاء يحظون بمكانة مرموقة، وتأثر الضجاعي بالمدرسة الأشعرية الزبيدية الشافعية، فاستفاد الضجاعى من تراث فقهاء اليمن[٢].

وقد ساعد هذا السياق العام لمدينة زبيد على نشوء بيئة مواتية لنشاط الضجاعي العلمي والديني وفكره، فاتسم بالاستقلالية عن السلطة، وتصدى للسلطات حين خالفت الشريعة، واستند في مواقفه إلى قوة الدليل الشرعي لا إلى الولاء السياسي[٣].

وعُرف بالنزعة الإصلاحية النقدية القوية، فلم يكتفِ الضجاعي بالفتوى، بل اتخذ موقفًا اجتماعيًا حادًا، داعيًا للعودة إلى الشرع، وإزالة الضرر، وإصلاح المؤسسات، مدافعاً عن الحقوق العامة، كنموذج للفقيه الميداني المرتبط بقضايا الناس[٤].

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحة فيما أحدث فى وادى زبيد من المظالم القبيحة، نسخة لدى الباحث عن نسخة مخطوط المكتبة الغربية بالجامع الكبير، صنعاء، رقم ٣٦٧ مجموع، ق١٧ أ، ١٨ ب، ١٩أ، ٢٠ ب.

[٢] الجندي: السلوك فى طبقات العلماء والملوك، تحقيق محمد بن على الأكوع، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، ١٩٨٩م، ج٢، ص ٥٣– ٥٤؛ عبد الرحمن الحضرمي: جامعة الأشاعر زبيد، ١٩٧٣م، ص١٦.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحة، ق ١٦أ –١٦ ب؛ السخاوى: الضوء اللامع، ج١٠، ص ١٩٠؛ عبد الرحمن الحضرمي: جامعة الأشاعر، ص ٣٤٣.

[٤] الضجاعى: الأقوال الصريحة، ق ١٦أ ، ١٩أ، ٢٦ب ؛ أفراح على جبران ناجى السنبانى: دراسة التراث الفقهي اليمنى الأقوال الصريحة فيما أحدث فى وادى زبيد من المظالم القبيحة أنموذجاً، مجلة جامعة البيضاء، اليمن، ٢٠٢٣م، المجلد ٥، العدد ٥، ص ٣٤٨.

- **ثالثاً: عرض لمخطوط "الأقوال الصريحية" وأهميته:**

يُعد هذا المخطوط من أبرز أعمال ومؤلفات الفقيه كمال الدين موسى الضجاعي، حيث يتناول فيه مجموعة من الفتاوى التي تعكس الواقع التاريخي في وادي زبيد خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، ويتضمن المخطوط مجموعة من الفتاوى التي تعالج قضايا متنوعة، منها: الأنشطة الاقتصادية: كالزراعة، والري، وتقسيم المياه، والنزاعات المائية، وكذلك الممارسات الاجتماعية: كمحاربة الفساد الاداري والظلم الاجتماعي، وتحكيم الأعراف القبلية، وانكار البدع الدينية المخالفة للسنة النبوية والشرع والمعتمدة على الأعراف، ويُظهر المخطوط حرص الضجاعي على تصحيح هذه الممارسات من خلال إصدار فتاوى واضحة وصريحة تستند إلى الكتاب والسنة[١].

وقد اعتمد الضجاعي في فتاواه وكتاباته نمط الكتابة الفقهي الإصلاحي، فجمع بين الفقه التقليدي والتحليل الاجتماعي، مستندًا إلى المتون الفقهية الشافعية في إصدار الأحكام والفتاوى، لكنه تعامل معها بمرونة، ملائمًا النص للواقع[٢].

واتسمت **اللغة والأسلوب** فى المخطوط بلغة علمية تقريرية، كما تميزت كتابات الضجاعي بالوضوح والدقة، مع استخدام مصطلحات فقهية دقيقة،

---

[١] أفراج على السنبانى: دراسة التراث الفقهي اليمنى، ص ٤٣٨؛ عبد الرحمن الحضرمي: مدد الري بوادي زبيد ونسبتها إلى الجبرتي، مجلة اليمن الجديد، صنعاء، ١٩٨٧م، السنة ١٦، العدد ٧، ص ٦٩-٧٠؛ ٧٤-٧٥.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحة، ق ١٦أ ، ١٩أ؛ أفراج على السنبانى: دراسة التراث الفقهي اليمنى، ص ٤٣٧- ٤٣٨؛ عبد الرحمن الحضرمي: مدد الري بوادي زبيد، ص ٦٩-٧٠؛ ٧٤-٧٥.

والتشخيص المباشر للمشكلات الذى فيه توجيه إصلاحي واضح، وأحيانًا يظهر الغضب على الظلم أو التحريف[١].

أما عن **السمات المميزة لمنهجه**، فيعرض في بداية كل فتوى وصف الحالة، ثم الحكم الفقهي، ثم التعليل، كما كان يوثق الاستدلالات ويقارن بينها، ويبيّن المرجّح منها، وكذلك يقوم بالتوسع في التعليل، بحيث لا يكتفي بالحكم، بل يعلله بالنصوص الشرعية (قرآن – سنة)، ويُبرز القاعدة الفقهية ذات الصلة مثل "لا ضرر ولا ضرار"، أو "الضرر يزال"[٢].

كما اتسمت منهجيته بالواقعية، حيث ربط الأحكام بواقع وادي زبيد دون تجريد، وكذلك النقد الاجتماعي، فلم يتردد في نقد الممارسات الظالمة للحكام أو المتنفذين، والحزم في إصدار الأحكام الشرعية دون مجاملة، والجمع بين الفقه والسياسة، حيث يُظهر وعيًا بعلاقة الفقه بالسلطة وبالحقوق العامة[٣].

وتتمثل **أهمية المخطوط** في كونه يُعتبر مصدرًا هامًا لفهم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في وادي زبيد خلال القرن التاسع الهجري، كما يُعد مرجعاً لفقه الواقع المحلي في اليمن، وتُظهر نموذجًا لفقيه مقاوم للظلم، وكذلك

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحة، ق ١٦أ ، ١٩أ، ٢٦ب؛ أفراج على السنبانى: دراسة التراث الفقهي اليمنى، ص ٤٣٧– ٤٣٨؛ عبد الرحمن الحضرمي: مدد الري بوادي زبيد، ص ٦٩–٧٠؛ ٧٤–٧٥.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحة، ق ١٦أ ، ١٩أ، ٢٧ أ؛ أفراج على السنبانى: دراسة التراث الفقهي اليمنى، ص ٤٣٧– ٤٣٨؛ عبد الرحمن الحضرمي: مدد الري بوادي زبيد، ص ٦٩–٧٠؛ ٧٤–٧٥.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحة، ق ١٥ أ، ١٨ أ– ١٨ ب؛ أفراج على السنبانى: دراسة التراث الفقهي اليمنى، ص ٤٣٧– ٤٣٨؛ عبد الرحمن الحضرمي: مدد الري بوادي زبيد، ص ٦٩–٧٠؛ ٧٤–٧٥.

يُعد وثيقة تاريخية فقهية واجتماعية تصف أوضاع الزراعة والمياه والأوقاف والمظالم الاجتماعية[١].

ويُظهر المخطوط دور العلماء والفقهاء في توجيه الناس نحو السلوك القويم وإصدار الفتاوى وحل النزاعات، ودورهم في الإصلاح المجتمعي، ومعالجة القضايا اليومية مثل ظلم السقاة، والتعدي على المياه، مما يعكس انشغال الفقهاء بالقضايا المجتمعية أكثر من التنظير الفقهي[٢].

كما تأتي أهمية المخطوط من مبدأ الانحياز للمستضعفين كصغار الفلاحين والمساكين والأرامل، ومهاجمة الجباه والولاة المستغلين، وأسهمت فتاوى الضجاعى في توعية المجتمع بحقوقه وواجباته، ودعت إلى الإصلاح الشامل. تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية[٣].

- **رابعاً: مصادر المياه بوادي زبيد وآليات تخزينها وتقسيمها:**

تعددت **مصادر المياه في وادي زبيد** خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، فاعتمدت بشكل رئيسي على مياه السيول الموسمية الناتجة عن الأمطار في المرتفعات اليمنية، وكذلك مياه الينابيع والغيول التى تظهر

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحة، ق ١٥ أ، ١٦أ ، ١٧ أ– ١٧ ب؛ أفراج على السنبانى: دراسة التراث الفقهي اليمنى، ص ٤٣٧– ٤٣٨؛ عبد الرحمن الحضرمي: مدد الري بوادي زبيد، ص ٦٩–٧٠؛ ٧٤–٧٥.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحة، ق ١٦أ ، ١٩أ، ٢٠ ب – ٢١ أ، ٢٦ب؛ أفراج على السنبانى: دراسة التراث الفقهي اليمنى، ص ٤٣٧– ٤٣٨؛ عبد الرحمن الحضرمي: مدد الري بوادي زبيد، ص ٦٩–٧٠؛ ٧٤–٧٥.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحة، ق ١٥ أ، ١٦أ ، ١٧ أ– ١٧ ب ١٩أ، ٢٦ب؛ أفراج على السنبانى: دراسة التراث الفقهي اليمنى، ص ٤٣٧– ٤٣٨؛ عبد الرحمن الحضرمي: مدد الري بوادي زبيد، ص ٦٩–٧٠؛ ٧٤–٧٥.

على شكل عيون مائية، والتى يتم استغلالها بشكل منظم لتلبية احتياجات السكان والزراعة[١].

وقد تم **تخزين المياه في وادي زبيد** عبر عدة طرق، شملت السدود والمعاقم والحواجز، كما استخدمت الصهاريج والخزانات المائية لحفظ مياه الأمطار والسيول، وحفرت الآبار والبرك ومدت الأقنية، وذلك للاستفادة بأكبر قدر من المياه فى معاشهم وحياتهم الزراعية[٢].

أما عن **آليات الاستغلال للمياه** في وادي زبيد، فتتم عبر نظام متطور من القنوات والسواقي في وادي زبيد يُستخدم لتوزيع المياه بشكل شبه عادل بين المزارعين، كما استُخدمت المدرجات الزراعية في المناطق الجبلية للاستفادة من مياه الأمطار والسيول في زراعة المناطق المنحدرة[٣].

---

[١] محمد سعيد: الحياة الاقتصادية فى اليمن فى عهد بنى رسول ٦٢٦-٨٥٨هـ/ ١٢٢٦-١٤٥٤م، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، ١٩٩٨م، ص ٥٣١-٥٣٢، ٦٠٦.

Varisco, (D.M): ARoyal crop register from rasulid yemen, jesho, vol 7, part1, 1991. P 1-22.

[٢] الهمدانى: صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن على الأكوع، مكتبة الارشاد، صنعاء، ١٩٩٠م، ص ١٠١، ١٣٨، ١٨٤؛ عبد الحكيم العراشى: الدولة الرسولية فى عهد السلطان المظفر يوسف بن عمر ٦٤٧-٦٩٤هـ – دراسة سياسية حضارية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عدن، ٢٠٠٦م، ص ١٢٠-١٢١.

[٣] حسين الأهدل: كشف القناع فى معرفة أحكام الزراع، تحقيق عبد الله محد الحبشي، مجلة الإكليل، وزارة الاعلام والثقافة اليمنية، صنعاء، العدد الأول، ١٩٨٠م، ص ١٢٧-١٣١؛ محمد متولى ومحمود أبو العلا: جغرافية شبة جزيرة العرب- جغرافية اليمن الشمالي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م، ص ٢٤٥-٢٥١.

واعتمد **تقسيم المياه وتوزيعها** في وادي زبيد على التقسيم الحجمي (نظام النُوب أو حصص الشرُج[١]) القائم على الحصص المحددة الموزعة بين الشرُج، وفق مواسم الزراعة ومساحة الأرض والاتفاقات المحلية العرفية[٢]، وكذلك التقسيم المكاني (المواقع) أو ما يطلق عليه الري بالتسلسل المدرّج، حيث يُوزع الماء بناءً على موقع الأرض في شبكة الري تدريجيًا، فتحصل الأراضي والمدرجات العلوية أولًا، ثم تليها الأراضي والمدرجات الأسفل والأبعد تدريجيًا[٣].

وكانت **إدارة المياه وتنظيمها** في وادي زبيد تتم من خلال موظفي الديوان ومشايخ الشرُج والقضاة والعلماء الذين قاموا بدور مهم في تنظيم النُوب وتوزيع الحصص المائية، وفض النزاعات الدائرة، كما تم توثيق الأنظمة التقليدية والقوانيين الشرعية والعرفية في كتب النوازل والفقه، مما يدل على أهمية الخطاب الديني والفتاوى المحلية المنظمة لحل النزاعات والاشكاليات المتعلقة بالري والحياة الزراعية[٤].

---

[١] نظام الحصص أو المكتتب: يقوم هذا النظام على قانون اتفق عليه المزارعين منذ القدم وسجل فى مراقيم أو مساطير لديهم، ويقوم هذا القانون بتنظيم عملية الري فى أشهر معلومة من السنة لكل شريج بالتناوب، وطبقا لهذا النظام يقسم الشريج إلى ثلاث أقسام أعلى وأوسط وأسفل، ويحصل كل منهم على حصته. انظر: بامخرمة: الفتاوى الهجرانية، مخطوط بمكتبة الأحقاف، تريم، حضرموت، رقم ٨٧٦، ج١، ق١ أ؛ عبد الرحمن الحضرمي: مدد الري بوادى زبيد، ص ٧٤-٧٥.

[٢] داود المندعى: الزراعة فى اليمن فى عصر الدولة الرسولية ٦٢٦-٨٥٨هـ/١٢٢٦-١٤٥٤م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٢م، ص ٨٨-٩٠.

[٣] حسين الأهدل: كشف القناع فى معرفة الزراع، ص ١١٦، ١٢٤، ١٢٨-١٢٩.

[٤] أسامة حماد: مظاهر الحضارة فى اليمن فى العصر الإسلامي، ص ٢٤٨-٢٤٩؛ حصة ناصر مبارك: الحياة الاقتصادية فى اليمن فى عهد بنى رسول، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٩٩٦م، ص ١٠٣.

- **خامساً: قضايا وفتيا وادي زبيد:**

تعددت قضايا وفتيا وادي زبيد الواردة فى مخطوط "الأقوال الواضحة"، والتى أدت إلى خلق الكثير من المشكلات والخلافات والاعتداءات اليومية بين المزارعين والاحتقان القبلي والاجتماعي، وبالتالي أدت إلى قيام العديد من الصدامات بين الأطراف، وهدم وقطع العلاقات الاجتماعية، وحدوث العديد من المخالفات والقتل العمدي بينهما وغيرها من أشكال الصراع الدائر بين الأطراف المتعددة.

وكان من بين قضايا وفتيا وادى زبيد **الفساد وسوء الإدارة**، ومن بين صور الفساد وسوء الإدارة **المهايأه والنُوب القائمة** (نظام الحصص – المُكتتب)، وهى أن يتراضٍ كافة الأطراف من الملاك القائمين على الشرُج والوادي، أن يكون لكل منهما مدداً سواء أياماً أو أشهر معلومة للسقي، وهذه المهايأه غير مُلزمة ولم ينص عليها الشرع، وتظل قائمة في حال تراضى كل الأطراف، وفى حالة تراجع البعض، وطلب السقي خارج المهايأه لا يمنع من ذلك، لكونها غير مُلزمة في الأساس[١].

وقد أدى الاعتياد والتعارف علي تلك المهايأه بين الناس إلى أن أصبحت في حكم القانون والعرف السائد، واعتبرت بمثابة القسمة الشرعية الصحيحة التى يلتجأ إليها الناس وقت التنازع، وقد أدى ذلك إلى حدوث الكثير من المظالم بين ملاك الأراضي، نتيجة عدم سقى بعض الأراضي المستحقة وهلاك بعض الزروع، فأنكر البعض ذلك، ولجأوا إلى الساحات الفقهية والقضائية مطالبين بالأنصاف من ذلك الظلم البين[٢].

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٥ ب، ١٦ أ؛ أفراح السنباني: دراسة التراث الفقهي، ص ٤٤٠.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٥ ب، ١٦ أ.

كما كان من صور الفساد وسوء الإدارة والمحسوبية فى وادي زبيد **تحكم أصحاب الجاه والسلطان والمال في الحصص المائية، والأسبقية في السقي ببذل المال وبالجاه،** وفى هذا الشأن يشير الفقيه الضجاعي إلى بعض القضايا التى عرضت عليه، فيقول: " ومنها القبائح التى لا يرضها أحداً من أهل الدين، وعمت بها البلوي، العدول بالقناعة بأن يسقى المتأخر قبل المتقدم بالجاه أو ببذل المال، وهو المعبر عنه في عرفهم بالتوجيه، وذلك بأن يبذل أصحاب الشرُج المتأخرة مالاً للمتكلم على الماء الذى واجبه تقديم الأقنع فالأقنع، فيأذن لهم بقلب الماء من الشرُج المستحقة التقدم إلى شرُجهم المستحقة التأخر، أو يعطون أرضيهم جباراً بجزء من منفعتها، فيقلب لهم الماء إلى أراضيهم، ويوسب على المستحقين أو يؤخر سقيهم، فتختل زراعتهم بسببه"[١].

كما يشير إلي اعتياد كثير من الرعية بذل المال ليسقي أرضاً لا تستحق من الوادي أو من الشريج، أو ليتقدم على المستحق حتى يجعل ذلك يتطاول مع الزمن كدليل على الاستحقاق، وربما كان بسبب الوساب على المستحقين أو تأخر سقيهم أن تضعف زراعتهم بسبب ذلك، وحكمهم بذلك حكم العادل بالقناعة[٢].

كما يشير فى موطن أخر من الفتاوي إلى "جماعة عدلوا بالماء على وجب مطلقاً للجهل به، وإن محل نبع الماء كان مِلك، ووقع البيع على قراره أو بعض من معين صح، ودخل الماء كله أو ما يخص ذلك العين، فإن لم يملك هو بل ما تصل إليه، لم يدخل الماء مِلكاً على استحقاق الأرض للشرب منه"، ويعنى ذلك قيام الملتزم وأعوانه بالمحسوبية واستغلال مياه الأخرين لسقى بعض الأراضي غير المستحقة، مما يولد النزاع والشقاق[٣].

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٧ ب.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٧ أ.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٧ ب– ١٨ أ.

وأشار الضجاعى فى أحد فتاواه إلى أحد الأشخاص من ولاة الأمر استأجر قطعة أرض من أحد الملاك، وكانت تستحق السقي من أحد الشرُج، فعدل سقيها من جهة أخرى، وفرض ذلك على أهل تلك الناحية قهراً من غير استحقاق، نتيجة مكانته وسلطانه ونفوذه، فأدى ذلك إلى النزاع والشقاق بين أهالي هذه الجهة والمالك فيما بعد(١).

كما كان **انتهاك حصص الري المحددة وتجاوزها أو المنع منها** من بين قضايا وفتيا وادى زبيد، والتى كانت سبباً رئيساً فى اشتغال الكثير من النزاعات والخلافات المائية الدائرة بين مزارعي وادي زبيد، ويعقب على ذلك الضجاعى فى فتاواه، بقوله: " السبب فى تقاضب الماء ما اعتاده أهل هذا الوقت من رعايا وادي زبيد من الزبر – الحواجز – العالية للأراضي وإملائها من الماء المباح مع عدم توقف حاجة الزرع عليه، بحيث لو اقتصر على ما تستحق الأرض ويكفيها لسقى ذلك الماء أمثال أمثالها بأضعاف مضاعفة، وهذا لا يجوز، لأنه يحصل به التضييق على المسلمين"(٢).

وقد أورد الفقيه الضجاعى فى فتاواه العديد من القضايا التى تخص هذا الشأن، ومنها: قضية لأرض مقسمه إلى قسمين الثلثان الأعلى للبعض والثلث الأسفل للبعض الأخر، وللأرض شريج نازع من الوادي، ومن عاداتهم أن يقسموا الماء كل على قدر نصيبه من الأرض، فمنع أصحاب الثلثين أصحاب الثلث من السقي ظلماً، فنشب النزاع بينهما(٣).

كما أورد الضجاعى فتاوي لرجلان بينهما ذهب " قناة" مشترك، وللذهب ساقية مشتركة بينهما، والأرض منقسمه إلى قسمين الصدر "الأعلى" لأحدهما، والسوم "الأسفل" للأخر، فملأ صاحب السوم "الأسفل" الذهب، وقطعت الساقية

(١) الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٨ ب.

(٢) الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٥ ب.

(٣) الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٩أ.

منه، فأزال الماء من الذهب بغير إذن شريكه، واستيفاء نصيبه من الماء، فأدى ذلك إلى أن عجز قسم شريكه "الصدر" عن أداء الغلة المعتادة، فأدى ذلك إلى نشوب الخلاف والنزاع بينهما(١).

ومن القضايا المعروضة على الفقيه الضجاعى فى هذا الشأن أيضاً، استيلاء البعض على ماء بستان لسقى زرعاً أخر، فأدي ذلك إلى فساد البستان(٢)، كما أشار إلى قيام بعض أهالي الشرُج العليا بإقامة معقماً "سداً – حاجزاً" طويلاً وقوياً فى عرض الوادي لمنع الماء عن أهل الشريج الأسفل بالكلية، ويأخذون من الماء فوق العادة المستحقة، فأدى ذلك إلى الشقاق والخلاف بينهما(٣).

كما ذكر الضجاعى فى فتاواه مسألة عن وادى يسيل بماء المطر من شعوب وجبال متفرقة، وتسقى منه أراضي الوادي، وبهذا الوادي شرج متعددة، فقام أصحاب الشريج الأعلى بتعقيم – سد – الشريج بأشجار وأحجار، حتى يستولوا على جميع المياه النازلة إلى الوادي، مما أدى إلى حرمان بقية أصحاب الشرُج الأخرى من أنصبتهم وتعطل أراضيهم، وهلاك زرعهم، فأدى إلى تشابك تلك الأطراف والدخول فى معترك الصراع(٤).

كما أشار الفقيه الضجاعى إلى رجل له أرض عليا والأخر له الأرض السفلى، ويقومون بالزراعة والغرس على ماء المطر، فأراد أصحاب الأرض العليا إقامة بناء على طرف أرضه يحبس به نزول الماء إلى أصحاب الأرض

(١) الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٩ ب.

(٢) الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٠ أ.

(٣) الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٠ ب.

(٤) الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٠ ب.

السفلى، مما يؤدي إلى حجب نصيبه من الماء، وهلاك زروعه وبوار أراضه، والشقاق والنزاع بينهما[١].

وكذلك ما أورده الضجاعي عن أرض مقسمه بين شخصين أحدهما فى الأعلى والأخر فى الأسفل، والماء يدخل فى أعلاها أولا ويجرى إلى أسفلها، فأخرب الماء الأرض العليا، فأصلحها مالكها، ولكن بقيت الأرض منخفضه، فتأخذ أكثر من حصتها فى الماء، ولا يجري الماء إلى الأرض السفلى إلا بزيادة الماء، مما يؤدى إلى ضعف مردودية انتاجها وهلاك زرعها، ونشوب الصراع والصدام بينهما[٢].

كما كانت **إقامة السدود والعقوم والحواجز المائية** أحد القضايا والفتيا الدافعة لنشوب الخلافات بين مزارعي وادي زبيد خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، ففي زمن الفقيه الضجاعى أحدثت الكثير من الجسور والمعاقم والسدود بالأجر والاشجار والحجارة والجص، لحبس المياه ورفع منسوبها فى الأودية والشرُج لري أراضيهم، ويعلق الضجاعى على جواز ذلك أو عدمه بقوله: "ومنها ما أحدثوه فى هذا الزمان فى الشرُج المشتركة بين المسلمين من الجسور، وهى بناء فى عرض الشريج بالأجر والحجارة والجص، ويحبسون به الماء....، ولاشك أن الشرُج مشتركة بين المسلمين فى الانتفاع بها كمجرى للماء وغيره، والجسر أشد ظهراً من السُكر، فيجب أن يحتمل انشاء الجسور إن احتاج إليها لانخفاض النهر وارتفاع الأرض، وكان لا يمكن سقيها إلا به، فيحتمل الجواز، كما لا يجوز الارتفاق بالشارع بشرط سلامة العاقبة، ويحتمل خلافة، لأنه يحبس الماء على من بعده، والضرر لا يزال إلا بالضرر وهو الأقرب"[٣]، "وأما المخارج التى تبني بذلك للأراضي، فتجوز، لأنها تبنى

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢١ أ.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٩ أ.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٣ أ.

فى مُلكهم، بشرط أن لا يحبس بسببها زايد على المستحق، ولا يحصل منها ضرر على من بعده، وحكم المعتدى بذلك أن يهدم عليه، ويجرى عليه أحكام العادل بالقناعة"[١].

وفى هذا المجال عرضت علي الفقيه الضجاعي فتيا لرجل له أرض سفلى وأخر له أرض عليا، والأرض السفلى تسقى من العليا، فأحدث صاحب الأرض العليا زبيراً "حاجزاً" عظيماً خلاف العادة، وعقم الماء عن صاحب الأرض السفلى، مما يؤدى إلى هلاك زرعه وخراب أرضه، فنشبت بينهما خلافات عديدة[٢].

كما أشار الفقيه الضجاعى فى فتاواه إلى أن الشخص إذا كانت عادته أن يقيم فى الشريج حجايه – بناء بسيط من الخوص والتراب مؤقتا لري أرضه، ثم يزال– ليسقي أرضه، فإذا أراد إقامة معقماً – سداً كبيراً – عوضاً عنه، ليحبس الماء على من بعده، فأن ذلك يؤدى إلى نشوب الصدام بين المزارعين لإحداث عاده غير موجودة، ومنعه الماء عنهم، وإحداث الضرر لهم[٣].

كما أورد الفقيه الضجاعي مسألة تخص أرض عليا وسفلى مشتركة بين شخصين جميعها مستوية، فأراد البعض منهم إقامة زبيراً "حاجزاً" فى أرضه كي يسقى قبل الأخر، فدار بينهما نزاع حول ذلك وعدم أحقيه فى إقامة الزبير أو الاستمرار فى السقي دفعة واحدة[٤].

وكان من بين قضايا وفتيا وادى زبيد **تغيير مجرى المياه والسقي من بعض الشرُج غير المعتادة والمستحقة** الذى يؤدي إلى قيام الخلافات بين

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٣ أ.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢١ أ.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٣ أ – ٢٣ ب.

[٤] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٩ أ.

المزارعين فى وادي زبيد، ويؤيد ذلك قول الضجاعي: "اعتاد كثير من الرعية بذل الماء ليسقي أرضاً لا تستحق من الوادي أو شريج منه"[١].

ومن القضايا التى وردت على الفقيه كمال الدين موسي الضجاعى فى هذا المضمار، أن رجل يملك أرضاً ويستحق سقيها من شريج متصل بالوادي، ثم قام المالك بتأجير الأرض المذكورة إلى رجل من ولاة الأمر، فجعل لها السقي من شريج أخر غير شريجها الأصلي، وأخذ قناعة أهل تلك الجهة عنوة وقهراً من غير أن يستحق السقي من ذلك الشريج، واستمر على ذلك سنين عديدة، ثم تركها المستأجر، وعادت إلى مالكها، فحدث بينه وبين أحد الأشخاص المقهورين ممن يستحق السقي من الشريج غير المعتاد منازعة على السقي، وتم منع الماء عنه، وقيل له ما عاده سقى أرضك إلا من شريجها القديم[٢].

وكذلك فتيا عرضت على الفقيه الضجاعى بأرض تستحق السقي من شريج أعلى وأخرى تستحق السقي من شريج أسفل، فيسقى كلا الأرضين من أى الشريجين سبق إليه الماء، ويجمعهما زبيراً "حاجزاً" واحد لسقيهما دفعة واحدة، وهذا لا يجوز لأنه يجعل بذلك استحقاقاً للسقي من الشريجين مع تطاول العهود والسنون[٣].

كما وردت قضية أخرى متعلقة بشخص يستحق سقى أرضه من أرض جار له استحقاقاً صحيحاً شرعياً بعادة قديمة من قديم الزمان، وكلا الأرضين يستحقان السقي من قناة تنزع الماء من الوادي المباح، فاذا تعذر السقي للأرض المستحق عليها سقى أرض الجار من مجراه المعتاد، وجاء مالك الأرض المستحق عليها السقي لأرض الجار بماء من قناة أخرى برضاء

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٧ أ.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٨ ب .

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٣ ب.

ملاكها، وحدث خلاف بين الطرفين حول أحقية الأرض المستحقة السقي علي الأرض الأول السقي من ذلك الشريج الغير معتاد[١].

كما أشار الضجاعي فى فتاواه إلى مسألة أخرى تتعلق برجل له أرض سفلى ولها مسقى معروف، ورجل أخر له أرض عليا ولها مسقى معروف، فأشترى صاحب الأرض العليا الأرض السفلى وغير مسقاها إلى مسقى الأرض العليا المذكور كون الأرضين أصبح داخل زمام مُلكه، ثم هلك المالك، فباع الوراث الأرض السفلى إلى شخص والعليا إلى شخص أخر، فحدث نزاع بين الطرفين حول استمرارية الأرض السفلى فى السقي من مسقى الأرض العليا[٢].

كما عرضت قضية لبعض الأراضي الضواحي التى تعتمد فى سقيها على ماء المطر، فأحدث بعض أهالي الشريج سقيها من ماء الوادي والشرُج، وتصبح بذلك مع تطاول الزمن والعهود أراضي وادياً تستحق السقي من ماء الوادي[٣].

وأشار الضجاعي إلى قضية تخص رجل له حق إجراء الماء إلى أرضه من ملك الغير، فأراد صاحب الملك أن يحول المجري المائي إلى جهة أخري بدون إلحاق ضرر بالمستحق، فحدث نزاع بينهما وخلاف[٤].

كما كان **تصريف المياه الزائدة** أحد قضايا وفتيا وادى زبيد المسببة لحدوث الخلافات والنزاعات الناشبة بين المزارعين بوادي زبيد، ويعلق الفقيه الضجاعى على تلك القضية بقوله: "ومنها أنه إن لم يستعد صاحب الأرض السفلى ويعمر كعمرة العليا أخربت عليه أرضه وأفسدتها، وذلك لأنه يملأ الأعلا أرضه بالمياه المتكاثرة المباحة، ثم يرسلها دفعة واحدة على من بعده،

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٤أ – ٢٤ ب.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٤ ب.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٥ أ.

[٤] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٧ ب– ٢٨ أ.

ولا ينكر عليه فعله، بل يعود اللوم على الأسفل لعدم تعديه كالأعلا، فأنظر إلى هذه المعجبة يلام فيها المحق ويمدح المعتدي"[١].

كما يعقب الضجاعى على ذلك أيضاً بقوله: " أنهم يجمعون الماء فى أرضهم، ثم يفجرونه على من بعدهم دفعة واحده مضموماً إلى ماء الشريج، وربما فعلوا ذلك فى غيبة صاحب الأرض السفلى أو فى وقت قوة الرياح أو أواخر النهار إلى الليل فى الليالي المظلمة، وهو فعل قبيح بالأجانب فكيف بالجار"[٢].

وقد أورد الفقيه موسي الضجاعى فى هذا الشأن العديد من القضايا والمشكلات التى قامت بين العديد من الأطراف نتيجة تصريف المياه الزائدة فى أرض الغير، فيشير فى إحدى الفتاوى المعروضة عليه بقيام أصحاب الشريج الأوسط بإنزال الماء الزائد على أصحاب الشريج الأسفل، مما يؤدى إلى الضرر بخراب أراضيهم وهلال زروعهم[٣].

ومنها مسألة عرضت على الفقيه موسى الضجاعى لرجلان أحدهما له أرض عليا فى أصل جبل، وتحتها أرض سفلى للأخر، فأنهمر الماء من الجبل إلى الأرض العليا حتى امتلأت، فأراد صاحبها أن يفجر الماء إلى الأرض السفلى، فرفض صاحبها ذلك لعدم الضرر بأرضه وزرعه، فدار بينهم خلاف كبير[٤].

كما أشار الضجاعى إلى فتيا عرضت عليه لمجموعة من المزارعين لهم أراضي تسقى من قناة نازعة الماء إليها من الشريج، فحدث فى بعض الأراضي شق أضر ببعض الأراضي ويصرف الماء فى غير موضعها، فقام

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٦ ب.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٧ أ.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٤ ب.

[٤] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٧ أ.

صاحب الأرض التى تسبق الشق، بإقامة زبيراً "سداً"، فقام أصحاب الأراضي الأخرون بإصلاح الشق، وكان صاحب الأرض التى تسبق الشق يسقي أرضه، فلما امتلأت، كسر الزبير وصرف الماء إلى من بعده، فأحدث خراب ما أصلحوه، ودرات بينهم منازعات عديدة[١].

- **سادساً: معالجة الفقيه للقضايا وأحكامه وفتاويه:**

لعب الفقيه كمال الدين موسى الضجاعى دورًا محوريًا في حل العديد من المشكلات الدائرة بين كافة أطياف المجتمع الزبيدي، ونخص بالذكر الخلافات والنزاعات بين طائفة مزارعي وادي زبيد الذين دارت بينهم العديد من الخلافات والاشكاليات حول المياه والسقي، وعرضت عليه تلك القضايا، فقام بتقديم النصح والتوجيه والتوعية والارشاد، كما أفتى بالعديد من الفتاوي والحلول والرؤي الشرعية، ودعم بعض القواعد العرفية السائدة لتنظيم استخدام المياه وضمان العدالة فى التوزيع بين المزارعين، وأوضح العقوبات التعزيزية، والضمان المالي والتعويض "الأرش"، وسُبل الإصلاح.

لقد قدم الفقيه كمال الدين موسى الضجاعى العديد من **النصائح والتوجيهات والارشادات التوعوية** لكافة الأطراف من المزارعين وأصحاب الجاه والسلطة في الكثير من القضايا الخلافية المعروضة عليه لحلها وتجنب تكرراها وحدوث مثيلاتها بشكل أو بأخر، فنجده في مقدمه مؤلفه يشير إلى السبب في جمع تلك المؤلفة، فيقول: "أنه لما رأيت كثرة النزاع والشقاق بين رعايا وادي زبيد في الماء المباح النازل من الجبال والشعاب في الوادي الكبير المشترك بين المسلمين، سيما عند قلته، والظلم القبيح فيه بأنواع متعددة، ولا يرضاها أحد من أهل الدين، ولا يجوز تقريرها بين المسلمين، حتى أدى ذلك إلى قلة القطر والسيل، وانتزعت البركة من الغلال، استخرت الله سبحانه في

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٧ ب.

جمع هذه المؤلفة لانتفع بها في ذلك، وينتفع بها من شاء الله من أهل الديانات"[١].

وفى موضع أخر يقدم الفقيه الضجاعى النصح لولاه الأمر في العدول بالقناعات، فيقول: " يجب على ولي الأمر سدده تعالي وأصلحه إزالة جميع المنكرات، بحيث تزول هذه المفاسد القبيحة، فإن بقاء ذلك فضيحة وأي فضيحه، فأن هذه المصائب تؤذى فاعلها والراضي عنها إلى حاله عجيبة من أحوال الفسق، بحيث يخشى عليه من سوء الخاتمة والخروج عن دين محمد صلى الله عليه وسلم، ويجب على من يعين على هذه المفاسد وبقاء هذه المنكرات، التعزيز الشديد الزاجر له ولأمثاله عن الأقدام على ذلك، وهو شريك في هذه المعاصي بتقريره إياها ورضاه بها، والواجب عليه انكار ما ذكر، والقيام لله تعالى في إزالة هذه المفاسد[٢].

ويقدم الضجاعي النصح في قضية السقي من شريج أخر غير المعتاد عن طريق استغلال الجاه والنفوذ والسلطة والقهر والغصب، فيقول: يجب على ولاه الأمر أصلحهم الله إعانة المانع المذكور....، وهذه بدعة قبيحة على مبتدعها، ووزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة[٣].

كما يوجه الضجاعى النصح والنداء لولاه الأمر بضرورة إزالة الحواجز والسدود ونسفها، وأن لا يقطعوا ماء يحمله شريج، وذلك في أحد فتاواه الخاصة بواداً يسيل بماء المطر من شعوب وجبال، وتسقى منه أراضي عديدة، ومنعه أهالي الشريج الأعلى عن الباقون، وتعطلت أراضيهم نتيجة لذلك[٤].

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٥ أ.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٨ أ– ١٨ ب.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٨ ب– ١٩ أ.

[٤] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٠ ب – ٢١ أ.

كما قام الفقيه موسى الضجاعي **بتقديم الحلول والرؤى الشرعية المتعددة للقضايا الخلافية** المعروضة عليه طبقًا للمذهب الشافعي وأراء فقاءوها، وقد تعددت تلك الرؤى الشرعية طبقًا للقضايا المعروضة، ففي ذكر بعض المظالم والقبائح السائدة كالمهايأة والنوب والإلزام بها من الحكام في وادي زبيد، فقال بأنها ليس أصل لها في اللزوم في الشرع، وأن القاعدة الأساسية في السقي الأعلى فالأعلى أو السقي دفعة واحدة، وهذه المهايأه غير لازمة شرعاً، وفيها الفساد والبطلان، ولا يجاب عليها لكونها صدرت بين الرعايا من المتقدمين، وتبطل المهايأه بانقراض الراضين بها، كما أن بعض الأراضي الموجودة داخل زمام المهايأه أراضي وقف وأراضي بيت المال، وهذه الأراضي لا يصح أن تدخل ضمن المهايأه[١].

ويعقب الضجاعى على " أن المهايأه والمكاتب فاسدة لا يستقيم ألفاظها وإن صدرت من أهل الحذق، وجرت تسمية هذا الباطل قسمة صحيحة شرعية، فالذي نعتقده وهو الحق الجاري على قواعد الشرع بطلان هذا المكتوب، وأنه يجب على كل من جعل الأخرة نصب عينيه ويخاف الله أن يعدمه إن كان عنده أو يكتب عليه أنه باطل لا يجوز الاعتماد ما فيه، وهذا المكتتب إنما يظهر على يد بعض الحكام بمساعدة قضاة قاصرين أوهموا العوام بأنه على وجه الشرع، وليس لأحد من القضاة ولا غيرهم الإلزام بهذا المكتتب، بل عليه تبين باطله وإعدام حاصله، ومن حكم بإلزام ما فيه فقد حكم بغير ما أنزل الله، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون"[٢].

وأورد الضجاعى في أحد فتاواه أن أهل الشرُج العليا يقيمون معقماً طويلاً قوياً في عرض الوادي المشترك ويقطعون الماء بالكلية ويأخذون فوق العادة

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٥ ب- ١٦ أ.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٦ ب.

المستحقة، بحيث لا ينزل منه شيء إلا إذا كثر الماء وأخربها أو عجز عن أخذه، فيعقب الضجاعى عليها بأنه فعل قبيح لا يجوز شرعاً، ويمنعون من ذلك، ويكلفون إزاله ما أحدثوه[١].

كما أدلى الفقيه الضجاعى بالحكم الشرعي في القضية المعروضة عليه الخاصة بأرض سفلى لها الحق في السقي على العليا، فقام صاحب الأرض العليا بإحداث زبيراً "حاجزاً" عظيماً خلاف العادة، وعقم الماء عن صاحب الأرض السفلى، فهل يجبر صاحب الأرض العليا على رد الزبير إلى العادة القديمة؟، فأجاب يجبر على إعادته إلى العادة القديمة، وقال ولعل وجهة نظر إن من أحيا أولاً وكان يأخذ قدراً من الماء، ويرسل ما زاد، ثم يغلق الزائد حق من أحيا ثانياً، فلا يجوز للأول أن يأخذ أزيد مما كان يأخذ ولا لتعلق حق الثاني به[٢].

كما يشير الضجاعي في إحدى فتاويه إلى أن الجسور والحواجز والمعاقم لا تجوز في الأودية والشرُج إلا لغرض معين وبدون ضرر، لأن الشرُج والأودية ملكية عامة مشتركة بين المسلمين في الانتفاع بها، وبناء السدود والعقوم والمخارج بغرض حبس الماء ومنعه عن غيره بمثابة حكم المعتدى ويجب هدمه، والضرر لا يزال إلا بالضرر، ويجرى عليه أحكام العادل بالقناعة[٣].

كما **دعم الضجاعى بعض القوانيين والعادات العرفية** التى لا تخالف الشرع في المجتمع الزبيدي الفلاحي، ومنها قيامه بالتأكيد على إلزام الولاة والملتزمين بإجراء الناس على قنايعهم (عاداتهم) في تقدم الأقنع " المستحق" فالأقنع شرعاً، ويتهدده ويتوعده بالنكال الشديد إن خالف ذلك، بل يتهدد ويتوعد

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٠ ب.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢١ أ.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٣ أ.

كل من عدل بقناعة أحد من المسلمين، ويستوى في ذلك الكل، ومن خالف ذلك فقد خالف الله ورسوله، وحكم بغير ما أنزل الله[١].

كما يشير الضجاعى في أحد الفتيا المعروضة عليه بتحكيم العرف والعادة الموافقة للشرع، فيما يخص أحقيه صاحب الأرض السفلى إجراء الماء في أرض الأعلى إذا استحق عليها السقي، وإن تضررت سواء كانت سقيت أو مزروعة، فيشير إلى تقييد صاحب الأرض السفلى بما إذا كان الخراب يقع بالفعل إلى أراضيهم، ويخاف من ذلك، ويشهد بذلك أهل الخبرة، كما ينبغي عدم الضمان[٢].

كما أشار الفقيه الضجاعي إلى الإلزام بالأعراف والعادات التى لا تتعارض مع الشرع، كحكمه في قضيه السقي لأرض من شريج غير المستحق والمعتاد، فهذا لا يجوز، لأنه يجعل لكل أرض استحقاق من شريج غير شريجها ورسماً ثابتاً بتطاول العهد[٣]، وأوضح الضجاعى عدم أحقية ري أراضي الضواحي التى تسقى بماء المطر من ماء الوادي، حتى لا تصبح مع تطاول الزمن أراضي وادياً، ويشهد لهم بالاستحقاق[٤].

ويشير الضجاعى إلى القاعدة العرفية في مقدار السقي ونسبته الخاضعة إلى العادة والحاجة، حسب نوعية الأرض والزرع ومواقيت الزراعة، وهى معلومة بالمشاهدة والتجربة، وفيها يكون سقى الأرض المرتفعة المسماة بـ "الصدر" أن يصل الماء في الشرُج إلى الساق، أما سقى الأرض المنخفضة المعروفة بـ "السوم" يكون الماء في الشريج إلى الركبتين[٥].

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٨ أ.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٠ ب.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٣ ب.

[٤] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٥ أ.

[٥] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٦ أ – ٢٦ ب.

كما أوضح الضجاعى في قضية تصريف صاحب الأرض العليا الماء الزائد إلى الأرض السفلى، والخلاف في أحقيته في ذلك، فأجاب بأنه إذا كان على صاحب الأرض العليا ضرر في تعديل الماء، فالمجاب هو لأن الضرر لا يزال إلا بالضرر، وإذا كان لا ضرر عليه والضرر يقع على صاحب الأرض السفلي أجيب إلى المنع، وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار"، وهذا كله إن كان مخرج الماء في العادة على صاحب الأرض السفلى، أما إذا لم يكن عادة فلا يجوز إخراجه إلى أرضه[١].

ويشير الضجاعى في بعض الفتاوي بالحكم في قضية تخص رجل له الحق في إجراء الماء إلى أرضه من أرض غيره، فأراد صاحب الأرض أن يحول المجري إلى ناحية أخرى من أرضه، فرفض المستحق ذلك التحويل، فأجاب الضجاعى باستحقاق الإجراء من مكان أخر يكون لمالك الأرض بشرط التراضي[٢].

كما حكم الضجاعى في قضية عرضت عليه بخصوص أرض مشتركة بين شخصين، والأرض جميعها مستويه، فأراد أحدهما أن يحدث زبيراً – حاجزاً– حتى يسقى قبل الأخر، فأجاب الضجاعي بعدم جواز ذلك لأن الأرض مستوية وتسقى دفعه واحده، وإحداث زبيراً يخالف العادة[٣].

كما أوضح الفقيه الضجاعى خلال فتاواه الكثير من **العقوبات التعزيزية التى يجب فرضها على المنتهكين للحقوق والمعتدين**، ففي القضية المعروضة عليه التى تخص سقى المتأخر قبل المتقدم بالجاه وبذل المال المعروف بـ "التوجيه" في عرف أهل زبيد، حيث يبذل أصحاب الشرُج المتأخرة مالاً، فيتحول الماء إلى شرُجهم، ويوسب على المستحقين أو يؤخر سقيهم،

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٧ أ.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٨ أ.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٩ أ.

فتختل زراعتهم بسببه، فحكم الضجاعى في هذه القضية أن فاعله يأثم ويفسق، ويجب عليه التعزيز بما يراه الحاكم الشرعي (الوالي– القاضي)، وترد شهادته، ويعزل من منصبه(١).

كما يشير الفقيه الضجاعى في قضية أخرى تخص جماعة استولوا على ماء وعدلوا به عن مستحقاً لسقى أرضاً به غير المخصص لها، فقال أنهم يأثمون بذلك ويعصون ويفسقون وترد شهادتهم، وإن كان والياً على يتم أو ناظراً على وقف انعزل عن الولاية والنظر، ويجب عليهم التعزيز البليغ بما يراه القاضي من أنواع التعزيزات، بل يجب على ولى الأمر أن يأمر الملتزم بأن يجرى الناس على قنايعهم – عاداتهم– ويتهدده ويتوعده إن خالف ذلك(٢).

وفرض الضجاعى خلال فتاويه بعض الحلول الناجعة والمعالجات لوقف تلك الخلافات الناشبة بين الأطراف، والتى تمثلت في **فرض الاصلاح والضمان والتعويض** "**الإرش**" على ما أحدثه الغير من فساد في أرض غيره وتحمل التكلفة والتعويض عن التخريب والفساد المحدث، ففى أحد القضايا التى عرضت على الفقيه التى تخص رجل قام بكسر أرض غيره أو تسبب في ذلك، فأجاب بأنه يجب عليه إعادتها ومساواه الكسر المتسبب فيه، وإرش (تعويض) نقصها، وهو قيمتها مسقيه وبها الزرع والمحصول الكامل(٣).

وكذلك قضيه تخص رجل له ماء مستحق برسم قديم وعادة معتبرة يجري من قناه من مُلك غيره، وتهدم الجزء الذى في مُلك غيره بفعل ملاك الأرض أو بغير فعلهم، فأجاب بأنه يجب عليهم إصلاح ما انهدم من طريق الماء في أرضهم حقاً لأزماً(٤).

---

(١) الضجاعى: الأقوال الصريحة، ق ١٧ أ– ١٧ ب.

(٢) الضجاعى: الأقوال الصريحة، ق ١٧ ب– ١٨ أ.

(٣) الضجاعى: الأقوال الصريحة، ق ١٩ أ.

(٤) الضجاعى: الأقوال الصريحة، ق ١٩ أ.

كما حكم الضجاعى في قضية الأرض المقسمة إلى ثلثين لقوم في الأعلى وثلث لقوم أخرون في الأسفل، وللأرض شريج نازع من واد، ومن عاداتهم أن يقسموا الماء على قدر مساحه كل منهما، فمنع أصحاب الثلثين أصحاب الثلث من السقي ظلماً، فهل على الماء ضمان أجره أرض الممنوعين ساقية أم أجرة أرضهم واسبه أم لا يجب عليهم الضمان؟، فأجاب: بأنه يجب علي المانعين من سقى الأرض تعدياً أجرة منفعة الأرض مسقيه مدة الانتفاع بها لو سقيت، ويجب عليهم التوبة من ذلك فور إزاله ما أحدثوه[١].

وفى فتاوي أخرى تخص رجلان بينهما ذهب "قناة" مشترك، وللذهب ساقية لهما، فقام صاحب السوم "الأسفل" بملىء الذهب بالماء إلى أن قطعت منه الساقية، فكسر الذهب وأزال الماء بغير إذن شريكه، ثم أن قسم شريكه عجز عن أداء الغلة المعتادة، فماذا يجب على المعتدى في الكسر لذلك؟، فأجاب إذا كسر الشريك قبل استيفاء شريكه لما يستحقه من السقي، وجب عليه إرش "تعويض" نقص نصيب شريكه، وهو ما بين قيمة نصيب شريكه والماء فيه بتقدير بقائه إلى استيفاء شرابه، وبين قيمته الكسر قبل استيفاء شربه، ويتوجب عليه تسوية الزبير لأنه ملكه، ووجوب الإرش لشريكه[٢].

كما يشير الضجاعى في فتاوي أفتى بها عن رجل فتح الماء في أرض غيره، ففنى الماء وخربت الأرض، فإنه يجب عليه تسوية الأرض كما كانت قبل الكسر، ويجب عليه إرش النقص، وهو ما بين قيمتها والماء فيها مستو عليها غير مكسورة[٣].

وفى موضع أخر من الفتاوى عرضت قضية تخص كسر المعاقم المشتركة، حيث أشار إلى أنه إذا حمل الشريج بماء كثير وعلم صاحب

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٩ أ– ١٩ ب.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٩ ب.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٩ ب.

الأرض الذى يقع في أوله بأنها لا تحتمل الماء الكثير، فكسر المعقم الذى يسقى عليه وأرسله إلى الأسفل، فأجاب إن كان هو الذى أقام المعقم والأرض التى عليه كلها في مُلكه فلا شيء عليه، وإن كان هو الذى أقام المعقم فقط، وكان يسقى عليه أرضه وأرض غيره، فليس عليه سوى إعادة المعقم كما لو أعاد الحدود المشتركة لأن تراب الشريج ليس مملوكاً لهم، وإن كان أقام الشريج هو وأهل الأرض التى تسقى عليه، احتمل وجوب إعادة المعقم بعد كسره كما لو كسر معقم غيره، كما وجب عليه الإرش من إعادة التكلفة، وضمان إرش ونقص الأرض التى تسقى بالماء كما لو كان قائماً، وإن كان الغرض من كسر المعقم إزاله الضرر عن أرضه، فلا يحق له إزاله الضرر عنه بضرر غيره[١].

كما أشار الضجاعى فى بعض القضايا التى تخص تصريف المياه فى أرض الغير بفعله أو نتيجة كسر أو شق حدث فى الأرض، فأجاب بعدم الضمان فى حال خروج الماء من الأرض من شق او جحر بدون علم صاحبها، أما إن كان على علم بذلك أو تجاوز العادة فى السقي، فعليه الضمان والإرش كما أن الأرض مسقيه وجيدة[٢].

- **سابعاً: الأثار المترتبة على الفتاوي:**

أوردت الفتيا الواردة عند الفقيه الضجاعي الخاصة بوادي زبيد العديد من الآثار السلبية على الواقع المجتمعي الزبيدي، وتركزت تلك الآثار والنتائج الوخيمة على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي بشكل رئيسي، ففى **القطاع الاقتصادي** أدت النزاعات والخلافات الدائرة بين المزارعين إلى **خراب وتدهور العديد من الأراضي وتدهور المحاصيل الزراعية** نتيجة العديد من التعديات والتصرفات غير القويمة من طرف البعض، وفى هذا الشأن يقول الضجاعى

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق٢٠ أ – ٢٠ ب.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق٢٧ أ – ٢٧ ب.

في مقدمة مؤلفه عن تلك المظالم والمفاسد القبيحة وتدهور المردود الاقتصادي للأراضي: " أنه لما رأيت كثرة النزاع والشقاق بين رعايا وادي زبيد في الماء المباح ....، سيما عند قلته والظلم القبيح فيه بأنواع متعددة، ولا يرضاها أحد من أهل الدين، ولا يجوز تقريرها بين المسلمين، حتى أدى إلى قله القطر والسيل، وانتزعت البركة من الغلال"[١].

كما أشار الضجاعى إلى خراب الأراضي وقلة المحاصيل الزراعية في ثنايا العديد من القضايا المعروضة عليه، ومنها أن أصحاب الثروة والنفوذ والسلطة والجاه الذين كان لهم دور كبير في السيطرة على الحصص المائية، والسقي في أوقات غير المعتادة لهم، مما يؤدى ذلك إلي تأخر سقى المستحقين، وكسر أراضيهم، وضعف زراعتهم واختلالها، والعجز عن أداء غلتها[٢].

كما أن العديد من التعديات التى كانت تحدث بين أصحاب الأراضي من منع أصحاب الشرُج العليا الماء عن السفلى، أو إقامة سدود ومعاقم كبيرة غير المعتادة، وكذلك كسرها، وتصريف المياه الزائدة دفعه واحده على الأراضي التى تليهم، سبباً خراب تلك الأراضي وكسرها، مما يؤدي إلى هلاك زرعها نتيجة منع الماء أو تصريفه فيها[٣].

كما أدت تلك النزاعات والخلافات إلى **شيوع حالة الفقر والبؤس** لدى قطاع كبير من المزارعين البسطاء من أصحاب الملكيات البسيطة، نتيجة القوانيين المجحفة والمظالم القبيحة والتعديات والسطوة والنفوذ من قبل أصحاب الملكيات الكبيرة وأصحاب الجاه والنفوذ، وفى هذا الشأن يقول الضجاعى في مقدمة مؤلفه عن تلك المظالم والمفاسد القبيحة: " أنه لما رأيت كثرة النزاع

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق١٥ أ.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق١٧ أ- ١٧ ب.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق١٩ أ- ٢٩ أ.

والشقاق بين رعايا وادي زبيد في الماء المباح ...، سيما عند قلته والظلم القبيح فيه بأنواع متعددة، ولا يرضاها أحد من أهل الدين، ولا يجوز تقريرها بين المسلمين"[١].

ومن المظالم والقبائح المنتشرة بين مزارعي وادي زبيد وأدت إلى شيوع حالة من الفقر والبؤس، انتشار المهايأه والنُوب، حيث يسمح لكل أهل شريج من الشرُج مدداً من الأيام أو الشهور سواء برضاء البعض أو بعدم رضائهم، ويُلزمون بذلك، مما يؤدى إلى خراب أراضيهم وعجزها عن أداء الغلة المعتادة، نتيجة تلك المهايأه والمدد غير الصحيحيه وغير الشرعية[٢].

كما يشير الضجاعى إلى شيوع الفقر والبؤس في إحدى فتاواه عن جماعة من أصحاب الجاه يمتلكون بعض الأراضي العليا ويعمرونها عمره كبيرة، ثم يملؤونها بالماء الكثير، ثم يرسلونه دفعه واحده على الأرض السفلى، فتؤدى إلى خراب الأرض وهلاك الزرع، وفقر أهلها وبؤسهم، ويعقب الضجاعى على ذلك بقوله: "فانظر إلى هذه المعجبة يلام فيها المحق ويمدح المعتدى، ورب أرض لبعض المساكين والأرامل يحصل لهم منها ما يسد حالهم، فيعمر من هو أعلى من أهل الجاه الخطير والثروة أرضه عمره مرتفعة زايده عن الحد، ويعلوها بالماء المباح، فاذا استغنى عن الماء فلتها إلى أرضهم، وأخربها عليهم وأتلف منفعتها، ويفعل ذلك مدة سنين لم يحصل لهم منها شيء، أو عشر المتحصل منها كالمعتاد، مما يؤدى إلى شدة الفاقة بهم وعجزهم[٣].

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق١٥ أ.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق١٥ ب- ١٦ب.

[٣] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ٢٦ب.

وفى **الجانب الاجتماعي**، فقد أدّت النزاعات المائية إلى توترات قبلية، وقطع وهدم العلاقات الاجتماعية بين الأطراف المتنازعة من الجيران والأهل، نتيجة التعديات المختلفة المشار إليها سابقا[١].

كما أن النزاعات المائية كان لها دور في تسلط وتجبر أصحاب الجاه والسلطة والاستيلاء على الحصص المائية، والسقي من شرج متعددة بدون الخوف من الرقابة، بل أدى ذلك إلى شيوع حالة من الفساد وسوء الادارة والفساد لدى شريحة المشرفين على تقسيم وتنظيم الحصص المائية[٢].

الخاتمة:

- **أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج المهمة، والتي من بينها:**

- يُعد وادي زبيد من أبرز الأودية في تهامة اليمن، وقد شهد خلال القرن التاسع الهجري/ الرابع عشر الميلادي تطورًا ملحوظًا في أنظمة الري وإدارة المياه، مما ساهم في ازدهار الزراعة والاستقرار السكاني.
- اعتمدت الزراعة في وادي زبيد بشكل رئيسي على السيول الموسمية، والينابيع والغيول والآبار، وتم تخزينها عبر السدود والمعاقم والحواجز، واستغلت خلال القنوات والسواقي والمدرجات الزراعية، واعتمد تقسيم المياه وتوزيعها على التقسيم الحجمي والزمنى والمكاني.
- كان الفقيه الضجاعى من كبار علماء الشافعية في زمانه، وانتهت إليه رئاسة علمي الفقه والحديث في زمانه، وأصبح مفتي ومحدث وخطيب مدينة زبيد، وبرع في تعليم الناس أمور دينهم ودنياهم، وإفتاءهم في كافة شؤونهم، وحل ما أشكل عليهم من مشكلات الحياة.

---

[١] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق ١٩ أ– ١٩ ب وغيرها.

[٢] الضجاعى: الأقوال الصريحية، ق١٧ أ– ١٧ ب.

- تتمثل أهمية المخطوط في كونه يُعتبر وثيقة تاريخية فقهية واجتماعية تصف أوضاع الزراعة والمياه والأوقاف والمظالم الاجتماعية في وادي زبيد خلال القرن التاسع الهجري، كما يُعد مرجعاً لفقه الواقع المحلي في اليمن.
- اعتمد الفقيه كمال الدين موسى الضجاعى في مصنفه منهجية طرح المسائل والفتاوى الفقهية للأراضي في وادى زبيد بأسلوب سهل وسلس وواضح مع التوسع في الاجابة والاسترسال في ذكر الأدلة الفقهية التي يقدمها لأثبات آرائه وفتاواه.
- كان من بين قضايا وفتيا وادي زبيد انتشار المظالم وسوء الإدارة، ومنها المهايأه والنُوب القائمة غير الملزمة والشرعية، والتى أدت إلى حدوث الكثير من المظالم بين ملاك الأراضي.
- كان الفساد وسوء الإدارة والمحسوبية وتحكم أصحاب الجاه والسلطان والمال في الحصص المائية، والأسبقية في السقي ببذل المال وبالجاه، سبباً فى حدوث الكثير من الخلافات بين المزارعين بوادي زبيد.
- أدي انتهاك حصص الري وتجاوزها أو المنع منها، وإقامة السدود والعقوم والحواجز المائية إلى اشتغال الكثير من النزاعات والخلافات الدائرة بين مزارعي وادي زبيد.
- كان تغيير مجرى المياه والسقي من بعض الشرُج غير المعتادة والمستحقة، وتصريف المياه الزائدة سبباً فى حدوث الخلافات والنزاعات الناشبة بين المزارعين بوادي زبيد.
- تعددت أشكال وطبيعة الصراع الدائر بين مزارعي وادي زبيد بين الاعتداءات اليومية والاحتقان القبلي والاجتماعي، وهدم وقطع العلاقات الاجتماعية، والقتل العمدي بينهما وغيرها من أشكال الصراع الدائر بين الأطراف المتعددة.

- قدم الفقيه كمال الدين موسى الضجاعى العديد من النصائح والتوجيهات والارشادات التوعوية لأطراف القضايا المائية الخلافية من أجل حلها وتجنب تكرراها وحدوث مثيلاتها بشكل أو بأخر.
- قام الفقيه موسى الضجاعي بتقديم الحلول والرؤى الشرعية المتعددة طبقًا للمذهب الشافعي وأراء فقاءوها، ودعم بعض القوانيين والعادات العرفية التى لا تخالف الشرع في المجتمع الزبيدي الفلاحي.
- أوضح الفقيه الضجاعى خلال فتاواه الكثير من العقوبات التعزيزية كالعزل والتغريم المالي، وبعض الحلول الناجعة والمعالجات المتمثلة في الاصلاح والضمان والتعويض..
- تركت النزاعات والخلافات المائية بين مزارعي وادي زبيد العديد من الآثار السلبية على الواقع المجتمعي الزبيدي، ومنها خراب وتدهور العديد من الأراضي وتدهور المحاصيل الزراعية والمردود الاقتصادي.
- كما أدت تلك النزاعات المائية إلى شيوع حالة الفقر والبؤس لدى قطاع كبير من المزارعين البسطاء من أصحاب الملكيات البسيطة، نتيجة القوانيين المجحفة والمظالم القبيحة والتعديات والسطوة والنفوذ من قبل أصحاب الملكيات الكبيرة وأصحاب الجاه والنفوذ.

خريطة أودية اليمن[١].

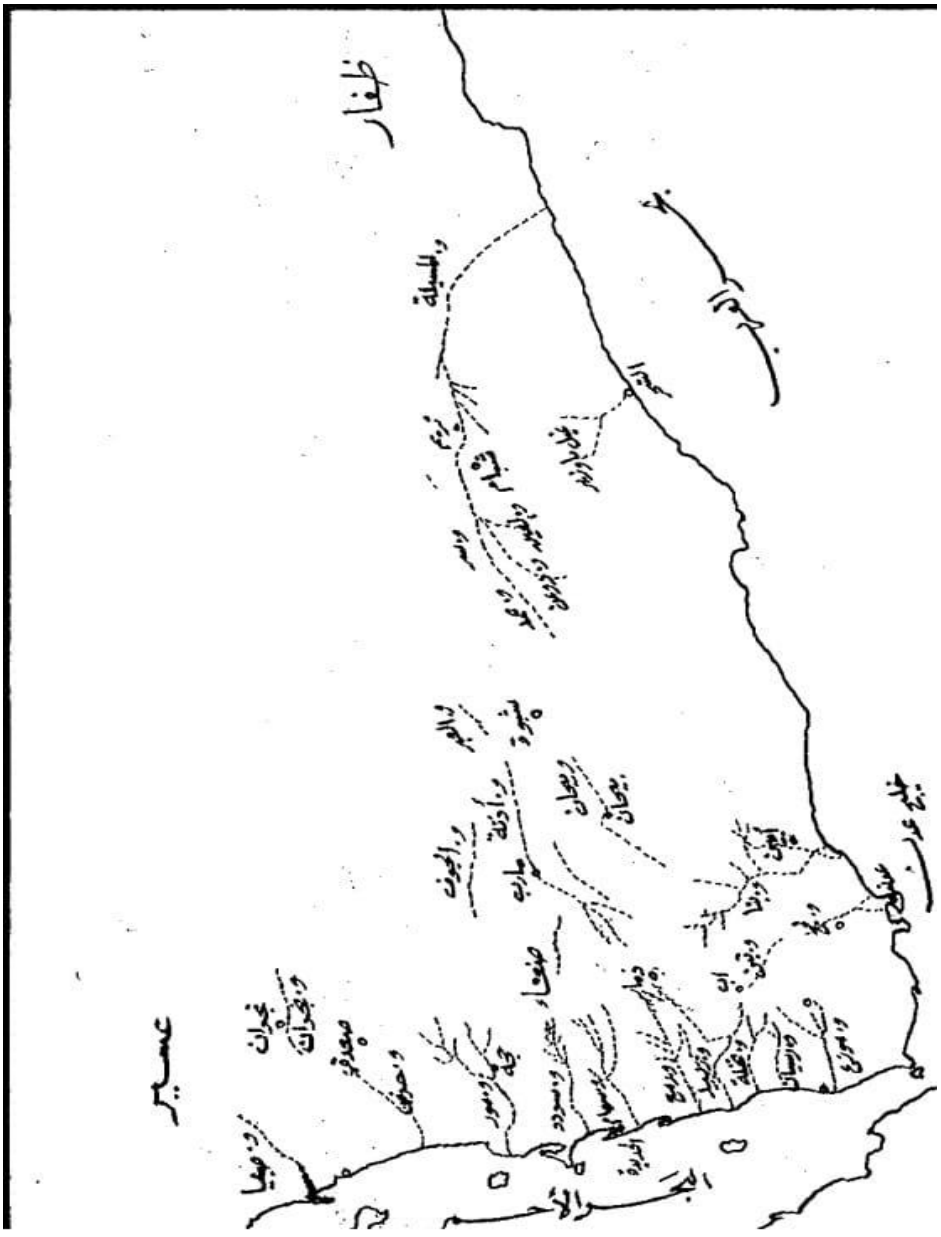

[١] دواد المندعى: الزراعة فى اليمن، ص ٢٦٣.

○ قائمة المصادر والمراجع:

☒ أولاً: المصادر المخطوطة:

- **بامخرمة: أبو محمد الطيب بن عبد الله أحمد (٩٧٢هـ/ ١٥٤٠م):**

١- الفتاوى الهجرانية، نسخة لدى الباحث عن نسخة مخطوط بمكتبة الأحقاف، تريم، حضرموت، رقم ٨٧٦.

- **الضجاعى: موسى بن محمد الزبيدى (ت ق٨٥١هـ/١٦م):**

٢- الأقوال الواضحة الصريحة فيما أحدث فى وادى زبيد من المظالم القبيحة، نسخة لدى الباحث عن نسخة مخطوط بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير، صنعاء، رقم ٣٦٧ مجموع.

☒ ثانياً: المصادر المطبوعة:

- **الأهدل: أبو عبد الله الحسين عبد الرحمن (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م):**

٣- تحفة الزمن فى تاريخ اليمن، تحقيق عبد الله محمد الحبشى، المجمع الثقافى، أبو ظبى، ٢٠٠٤.

- **الأهدل: حسين بن أبى القاسم الأهدل (ت ق١٠هـ/ ١٦م):**

٤- كشف القناع فى معرفة أحكام الزراع، تحقيق عبد الله محد الحبشى، مجلة الإكليل، وزارة الاعلام والثقافة اليمنية، صنعاء، العدد الأول، ١٩٨٠م.

- **بامخرمة: أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد(ت٩٤٧هـ/١٥٤٠م):**

٥- قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر، تحقيق محمد يسلم عبد النور، الجزء الثالث، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ٢٠٠٤م.

- **البريهي: عبد الوهاب بن عبد الرحمن (ت٩٠٤هـ/١٤٩٨م):**

٦- طبقات صلحاء اليمن المعروف" بتاريخ البريهي"، تحقيق عبد الله الحبشي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.

- **الجندى: بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب (ت بعد ٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م):**

٧- السلوك فى طبقات العلماء والملوك، تحقيق محمد بن على الأكوع، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، ١٩٨٩م.

•ابن حوقل: أبى القاسم عبد الله بن عبد الله (ت٣٦٧هـ/٩٧٧م):

٨- صورة الأرض، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٧٣م.

•الخزرجى: موفق الدين أبو الحسن على بن الحسن (ت٨١٢هـ/١٤٠٩م):

٩- العقود اللؤلؤية فى تاريخ الدولة الرسولية، تحقيق محمد بن على الأكوع، مركز الدراسات والبحوث اليمنى، صنعاء، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

•ابن الديبع: عبد الرحمن بن على الشيبانى (ت٩٤٤هـ/١٥٣٧م):

١٠-قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، تحقيق محمد بن على الأكوع، مكتبة الإرشاد، صنعاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

١١-بغية المستفيد فى تاريخ مدينة زبيد، تحقيق عبد الله محمد الحبشى، مكتبة الإرشاد، صنعاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.

•السخاوى: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ/١٤٩٧م):

١٢-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

• الشرجي: أبو العباس أحمد بن عبد اللطيف(ت٨٩٣هـ/١٤٧٨م):

١٣- طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، الدار اليمنية للنشر والتوزيع، صنعاء، ١٩٨٦م.

•ابن العماد الحنبلي: عبد الحي بن أحمد بن محمد (١٠٨٩هـ / ١٦٧٩م):

١٤- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

•العيدروس: محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله (ت ١٠٣٨هـ /١٦٢٩م):

١٥- النور السافر في أخبار القرن العاشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي، ١٩٨٥م.

•ابن قاضي شهبة: تقي الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت ٨٥١هـ/ ١٤٤٧م):

١٦- **طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ،**

- **ابن المجاور: جمال الدين أبو الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد (ت بعد ٦٩٠هـ/١٢٩١م):**

١٧- صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسمى بتاريخ المستبصر، اعتنى به وصححه ووضع هوامشه أوسكر لو فغرين، دار التنوير، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

- **الهمدانى: أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت٣٦٠هـ /٩٧١م):**

١٨-صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن على الأكوع، مكتبة الإرشاد، صنعاء،١٩٩٠م.

☒ ثالثاً: المراجع العربية والمعربة:

- **إبراهيم المقحفى:**

١٩- معجم البلدان والقبائل اليمنية، دار الكلمة للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠٠٢م.

- **اسماعيل بن على الأكوع:**

٢٠- المدارس الإسلامية فى اليمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨١م.

- **أسامة أحمد حماد:**

٢١-مظاهر الحضارة فى اليمن فى العصر الإسلامى "عصر دولتى بنى أيوب وبنى رسول"، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

- **حسن خضيرى:**

٢٢-قيام الدولة الزيدية فى اليمن (٢٨٠-٢٩٨هـ/٨٩٣-٩١٠م)، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦م.

- **حسين العمرى:**

٢٣- الأمراء والعبيد والمماليك فى اليمن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٩م.

- **عبد الرحمن الحضرمي:**

٢٤- جامعة الأشاعر، دار الوفاق، عدن، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠م.

٢٥- زبيد – مساجدها ومدارسها العلمية فى التاريخ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ٢٠٠٠م.

- عبد الله محمد الحبشي:

٢٦-الصوفية والفقهاء في اليمن، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ١٩٧٦م.

- محمد متولى ومحمود أبو العلا:

٢٧-جغرافية شبة جزيرة العرب- جغرافية اليمن الشمالى، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.

☒ رابعاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- حصة ناصر مبارك:

٢٨-الحياة الاقتصادية فى اليمن فى عهد بنى رسول، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٩٩٦م.

- داود المندعى:

٢٩-الزراعة فى اليمن فى عصر الدولة الرسولية ٦٢٦-٨٥٨هـ/١٢٢٦-١٤٥٤م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٢م.

- عبد الحكيم العراشى:

٣٠-الدولة الرسولية فى عهد السلطان المظفر يوسف بن عمر ٦٤٧-٦٩٤هـ – دراسة سياسية حضارية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عدن، ٢٠٠٦م.

- عبد الله قائد حسن العبادي:

٣١- الحياة العلمية فى مدينة زبيد فى عهد الدولة الرسولية ٦٢٦-٨٥٨هـ/١٢٢٩-١٤٥٤م، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة أم القري، مكة المكرمة، ١٩٩٥م.

- محمد سعيد:

٣٢-الحياة الاقتصادية فى اليمن فى عهد بنى رسول ٦٢٦-٨٥٨هـ/ ١٢٢٦-١٤٥٤م، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، ١٩٩٨م.

- **نشوان محمد غالب الوجيه:**

٣٣-التصوف الإسلامي في اليمن في عصر الدولة الرسولية ٦٢٦-٨٥٨هـ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عدن، ٢٠١٣م.

- **نصارى غزالى:**

٣٤- الدولة الزيادية فى اليمن، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧١م.

☒ **خامساً: الأبحاث والدوريات المحكمة:**

- **أفراح على جبران ناجى السنبانى:**

٣٥- دراسة التراث الفقهي اليمنى الأقوال الصريحة فيما أحدث فى وادى زبيد من المظالم القبيحة أنموذجاً، مجلة جامعة البيضاء، اليمن، المجلد ٥، العدد ٥، ٢٠٢٣م.

- **عباس فاضل السعدى:**

٣٦-السكان وتوزيعهم حسب الاقاليم الطبيعية فى اليمن، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، العدد ١٠، ١٩٨٢م.

- **عبد الرحمن الحضرمى:**

٣٧- مدد الرى بوادى زبيد ونسبتها للجبرتى، مجلة اليمن الجديد، صنعاء، السنة ١٦، العدد ٧، ١٩٨٧م.

٣٨-مدينة زبيد فى التاريخ، مجلة الإكليل، وزارة الثقافة، صنعاء، العدد الأول، ١٩٨٠م.

٣٩-المؤرخون والسبوت فى زبيد، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، العدد ٤٦، ١٩٩٢م.

- **على عبد الكريم بركات:**

٤٠-مجد الدين الفيروز آبادي- ادواره الحضارية والفكرية فى اليمن ٧٢٩-٨١٧هـ/ ١٣٢٨-١٤١٤م، مجلة القلم، جامعة القلم للعلوم الانسانية والتطبيقية، اليمن، العدد ٢، ٢٠١٤م.

- **فواز حسن القيسي:**

٤١-مدينة زبيد – تخطيطها وعمارة مساجدها، مجلة التراث العلمي العربي، معهد التاريخ العربي، بغداد، العدد ٤، ٢٠١١م.

- **محمد عبده السروري:**

٤٢- نشأة مدينة زبيد وتطورها فى تهامة اليمن، مجلة العرب، السعودية، ج١١-١٢، العدد ٥٥، ٢٠٢٠م.

☒ **سادساً: المراجع الأجنبية:**

- Susan J. Bandes, Kresge : Frankincense and Myrrh_Objects from the Red Sea Trade Routes during the Roman Empire ,Art Musuem,1988..

- Keal, E. J:Zabidand its Hinterland Report, 1932.

-Varisco, (D.M): ARoyal crop register from rasulid yemen, jesho, vol 7, part1, 1991.

Abstract

Zabid is a thriving cultural and agricultural center located on the banks of the Zabid Valley in the western plains of Yemen. The city boasts fertile soil and a climate conducive to agriculture. Agriculture relies on seasonal floodwaters, springs, gushes, and wells, and is governed by multiple, efficient irrigation systems. This makes water management vital to the sustainability of agricultural production.

Jurists played a pivotal role in water management and regulation, and in resolving agricultural issues and matters. They issued fatwas to regulate water use and ensure fair distribution among farmers. They relied on Islamic law and local customs to do so. The book "Al-Aqwal Al-Wadiha Al-Sarihiya" (The Clear and Explicit Sayings) by the jurist Al-Dajja'i is considered an important source for understanding the history of Wadi Zabid during the ninth century AH/fifteenth century AD.

This study aims to reveal the definition of the jurist Al-Duja'i and the importance of his fatwas, to clarify the most important issues and fatwas of Al-Zubaidi, and the jurist Al-Duja'i's treatment of them, his rulings and fatwas, and the most prominent effects resulting from them.

Keywords: Faqih Al-Duja'i - Fatwas - History of Wadi Zabid - 9th century AH.